استراتيجية السياسية الفرنسية في تشاد في ظل المتغيرات الدولية

The strategy of French policy in Chad in light of the changes in the international arena

د/ آدم عبدالله عمر
رئيس قسم القانون والعلوم السياسية بجامعة أنجمينا ومحاضر بالجامعات التشادية

الدكتور/ محمد المهدي عبدالمجيد عبيد
مدير نظم المعلومات والاتصال بجامعة الملك فيصل بتشاد ومحاضر بالجامعات التشادية

المستخلص:

جاء الدراسة تحت عنوان (استراتيجية السياسة الفرنسية في تشاد في ظل المتغيرات الدولية) وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسة الفرنسية واستراتيجياتها في دولة تشاد، والتي أصبحت ساحة للنزاع والصراع السياسي في ابعاده الدولية، حيث قامت فرنسا بنهب ثرواته وموارده، وعندما أصبحت مصدرا للثروات الطبيعية للدول الكبرى كان النصيب الاوفر والاكبر لفرنسا للحصول على هذا الهدف المطلوب، لذا أصبحت هذا التسابق نحو استغلال الموارد الطبيعية غاية منشودة لفرنسا، ومن أجل الوصول إليها لابد من التلاعب بالسياسيين والأحزاب السياسية داخل الدولة وخارجها، لتحقيق هذا الهدف الذي يسعى اليه المستعمر الفرنسي، وهذا لايتم الا من خلال وضع استراتيجية لزعزعت الدولة وزرع الفتن والتفرقة بين أبنائه.

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي والتاريخي باعتبارهما انسب المناهج لمثل هذه الدراسة، التي تتناول مواضيع الاستراتيجيات السياسية، بالإضافة الى ذلك استعان الباحثان بالوثائق ذات الصلة من أجل الوصول لبعض الحقائق.

الكلمات المفتاحية: استراتيجية السياسة الفرنسية في تشاد، في ظل المتغيرات الدولية، التنافس الدولي الجيوسياسي، تحديات النفوذ الفرنسي.

Abstract:

The research came under the title (the strategy of French policy in Chad in light of the changes in the international arena) that this research aims to shed light on the French policy and strategies in the State of Chad, so the State of Chad has become an arena for conflict and political conflict and its international dimensions and the looting of the wealth and resources of the State of Chad, when the colonizer looked and made the State of Chad a source of natural resources and all major countries have the largest and largest share to obtain the goal and goal required in this race towards the exploitation of natural resources and manipulation of politicians and political parties Inside and outside the country.

The achievement of this goal of the French colonialist and others can only be achieved through the development of a strategy to destabilize the state and sow discord in the State of Chad and through those plans the state can maintain its relations with the rest of the other countries to protect its citizens and resources and the formation of its political influence and therefore resorted to the major countries to take a cooperative policy tight and accurate with the State of Chad, and took other African countries that

became independent attention to the importance of economic issues and the need to address them bye way.

The research relied on the descriptive and historical approach as the most appropriate approaches to the implementation of such research, which talked about political strategies, in addition to that, the research used rare documents to reach some facts.

Keywords: The strategy of French policy in Chad, In light of the changes in the international arena, International geopolitical competition, Challenges of French influence

المقدمة:-

تعد إستراتيجية السياسة الفرنسية في دولة تشاد التي تقوم وتبدأ بعدة طرق للوصول الى الهدف المنشود وتحقيق الغاية المطلوبة لدى الفرنسيين ودولتهم، من اجل تعزيز وتقوية العلاقات مع الدول واجراء المفاوضات، وحماية مصالحها حيال الدول الافريقية وخاصة دولة تشاد التي تعاني من عدة مجالات منها المجال السياسي والاقتصادي والثقافي ... وهذه المجالات تعد من اقوى الوسائل اثرا في تقوية وتعزيز وتطوير الدولة والمواطنين سواء في الداخل او الخارج.

كما تعد السياسة الفرنسية في تشاد هي الأداة الرئيسية في السياسة الدولية مع تغيير العلاقات مع الدول الكبرى الأخرى، نتيجة لتداخل المصالح والقضايا المشتركة بين الدول من ناحية، والعولمة والتغيير والتطورات التكنولوجي من ناحية أخرى، ان هذه التغييرات السياسية أسهمت في دخول عوامل أخرى من غير الدول لمسرح

العلاقات الدولية بين الدول ان هذا الشكل جعل المواطن العادي على دراية بكل ما يجري في الساحة الدولية في مختلف القضايا السياسية في دولة تشاد.

١. أسباب اختيار الموضوع:

- ان أسباب اختيار الموضوع تعتمد على مقاربات وجوانب سياسية وامنية وغيرها من جوانب استراتيجية في فرنسا في دولة تشاد والتغيرات في ظل الساحة الدولية.

٢. اهداف البحث:

من الأهداف التي يرمي اليها هذا البحث:

- التعرف على استراتيجية فرنسا في ظل التغير السياسي في الساحة الدولية.
- التزود بالمعرفة والخبرة بمبادئ وبرامج المستعمر الفرنسي في تشاد.
- معرفة أوجه الشبه والاختلاف بين المستعمرين واهدافهم داخل الدول (تشاد).
- أثر هذه السياسة الفرنسية على التطور والتغير السياسي في تشاد.

٣. أهمية البحث:

- ابراز دور المستعمر الفرنسي واستراتيجياته السياسية في تشاد.
- جمع المعلومات وكل ما يتعلق باستراتيجية فرنسا السياسية في تشاد.
- تسهيل المعرفة السياسية لدى المستعمر في الدولة التشادية.

٤. مشكلة البحث:

تدور المشكلة المطروحة في هذا البحث حول أهمية استراتيجية فرنسا وتداعياتها في ظل الساحة الدولية والتنافس السياسي في ظل التغيرات الدولية لدى دولة تشاد وتأثيرها على الأداء السياسي التشادي.

٥. أسئلة البحث:

١- ماهي أبرز التطور السياسية التي شهدتها دولة تشاد في الفترة الأخيرة
٢- كيف اثرت استراتيجية السياسة الفرنسية على دولة تشاد.

٣- ما التحديات والتداعيات للاستراتيجية السياسية الفرنسية في تشاد.

٦. الفرضيات:

١- تواجه دولة تشاد عدة تحديات لأجل التطور السياسي وغيره من الاعتداءات الفرنسية والدولية.
٢- ساهم الموقع الاستراتيجي على الهيمنة الاستعمارية السياسية في تدخل الشؤون الداخلية والخارجية لدولة تشاد.
٣- التغيرات السياسية والاستراتيجية الفرنسية ساهمت في ظل الساحة الدولية على التداعيات والتحديات السياسية في دولة تشاد.

٧. منهج البحث:

فيما يخص المقاربة المنهجية التي سوف يتم اتباعها التحليل المشكلة ومحاولة كشف الحقيقة استعمل المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي يعتبر طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل منظم وعلمي للبحوث السياسية.

٨. حدود البحث:

١- الحدود الموضوعية: استراتيجية السياسة الفرنسية في ظل التغيرات الدولية.
٢- الحدود الزمانية: من بداية القرن الثامن عشر الى القرن الحادي والعشرين الميلادين.
٣- الحدود المكانية: دولة تشاد.

الاستراتيجية السياسية الفرنسية في تشاد في ظل المتغيرات الدولية

المحور الأول: التنافس الدولي الجيوسياسي المتزايد في افريقيا

بلغت حالة المستعمرات الفرنسية نتيجة للسياسة الاستعمارية التي اتبعتها فرنسا قبيل الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م) أسوأ مستوى لها، فكانت الإدارة الاقتصادية في أيدي شركات الاحتكار، وأصبحت ثروات الاقاليم إما مهملة، وإما مستغلة لصالح الفرنسيين وحدهم.. ثم جاءت الحرب العالمية الثانية، فسقطت فرنسا في يد المانيا، ونعى الفرنسيون حريتهم التي سحقت وسعوا إلى استردادها، وعندما راح الفرنسيون يخوضون معركة التحرير وقف الافارقة في المستعمرات الفرنسية

إلى جانب نصرة فرنسا في قوة وثقة وتطلع نحو مستقبل يعود عليهم بالحرية التي وعدهم، تتقوي فيه مبادئ الحرية والمساواة، وكان الافارقة ينظرون إلى فرنسا في حربها ضد المانيا على أنها دفاع عن الوطن ، وتحررت فرنسا من الاحتلال الألماني عام ١٩٤٨م، وعرفانا بالفضل الذي قدمه الشعب الإفريقي لفرنسا في الحرب، وهنا ارادت حكومة فرنسا الحرة أن تقابل الموقف بالمثل، فدعا الجنرال ديغول في عام ١٩٤٤م، على عقد مؤتمر في برازافيل، صرح فيه بأنه سيكافئ سكان المستعمرات بإعلان المساواة في الحقوق السياسية، وإلغاء الاحتكارات الاقتصادية[١].

وكان من أهم اسباب عقد مؤتمر برازافيل، خشية فرنسا من بعض الدول الأوربية خاصة بريطانيا وامريكا من استقطاع بعض ممتلكاتها، خاصة الناطقة بالفرنسية والتغلغل في اعماقها، في ظل الضغط الشعبي المتزايد، والوعي السياسي والتنظيم النقابي لاسيما وأن السنوات من عام ١٩٤٦م حتى عام ١٩٦٠م، وكانت هي السنوات التي جرت فيها الأحداث الرئيسية لصالح المستعمرات الإفريقية: من الوصايا والانتداب إلى الحكم الذاتي ثم الاستقلال، وكذلك سماح الإدارة الفرنسية للشعوب الإفريقية بإنشاء الاحزاب السياسية من اجل الحصول على الاستقلال[٢].

وكان العمل السياسي والكفاح الوطني على مستوى إقليم تشاد، أخذ أشكالا مختلفة، فكانت هناك حركة حثيثة وكبيرة من قبل الأحزاب السياسية، تمثلت في الاضطرابات والمظاهرات السياسية السلمية، اضف إلى ذلك قيام انتفاضة شعبية(ثورات المزارعين ضد المخططات الزراعية الاستعمارية، حيث دفعت الأحزاب السياسية إلى الظهور والمطالبة بالحرية والاستقلال ضمن المنظومة الفرانكفونية، المندمجة تحت الإتحاد الفرنسي أو الرابطة الفرنسية للدول الفرانكفونية المستقلة، كل هذه الاحداث تعد متواضعة مقارنة بالدول التي اعتمدت الكفاح المسلح سبيلا للوصول نحو الحرية والاستقلال، ولكنها في الوقت ذاته ساعدت على تهيئة الظروف ومهدت الطريق للاستقلال عام ١٩٦٠م[٣].

وقد صنفت التوصيات التي اتخذها مؤتمر برازافيل على النحو الآتي:

أ - توصيات خاصة بالتنظيم السياسية للإمبراطورية الفرنسية تتمثل في الآتي:

١- تمثيل المستعمرات في الجمعية التأسيسية الفرنسية التي تقام في ٢١ اكتوبر عام ١٩٤٥م ويجب أن يكون التمثيل عادلا ومناسبا لأهمية المستعمرات في المجموعة الفرنسية.
٢- توسيع تمثيل المستعمرات لدى السلطة المركزية في البلد المستعمرة.
٣- إنشاء جمعية اتحادية.

ب - توصيات تخص التنظيم الداخلي للمستعمرات هي:

١- تكوين مجالس فرعية وإقليمية تتكون من أعيان البلد الإفريقيين وتكون اختصاصاتهم استشارية.
٢- إنشاء جمعيات دستورية تتكون من أوربيين تتكون من أوربيين وإفريقيين، ويجب أن يكون اسلوب التعيين الانتخابات والوسيلة هي التصويت العام، كلما أمكن ذلك، وتكون اختصاصاتها متعلقة بالميزانية وإعداد برامج الأعمال الجديدة، والاستشارة في كافة المجالات التي تخل ضمن اختصاص السلطات التشريعية والتنظيمية التي تتمتع بها الحكومة[٤].

وهنا إذا تتبعها توصيات مؤتمر برازافيل، فإنها تعد توصيات جائزة مع لك أصبحت هي المنقذ الوحيد لإلغاء قوانين البطش والسخرية واللامبالاة بحق الإنسان الإفريقية[٥]. كما أن اعلان الدستور الفرنسية عام ١٩٤٦م، مهد للأفارقة الحصول على بعض حقوقهم في ظل تبعية فرنسية، ثم تبعية قانون الإصلاح الإداري الصادر من الحكومة الاشتراكية عام ١٩٤٦م الذي مهد أيضا السبيل أمام تبديل الإدارة الفرنسية الأخرى (إفريقية محلية) وهو القانون الذي أرسى جذور الأجهزة التنفيذية والتشريعية في تشاد، وباقي المستعمرات الإفريقية الفرنسية الاخرى، إلى حين انعقاد مؤتمر "باماكو" الذي كرر نداءه لفرنسا بإعطاء حق تقرير المصير للشعوب الإفريقية، وتشكيل حكومات تتمتع بالحكم الذاتي[٦].

المبحث الثاني: المحافظة على تحديات النفوذ الفرنسي

لقد كان لشعار إزالة الاستعمار خلال القرن العشرين واقعا سياسيا واقتصاديا ونفسيا عميقا على الدول المستعمرة، وقامت الدول التي استقلت بدور المحفز القوي على التعاون، فدعمت الحركات المناهضة للاستعمار بعضها البعض فاجتمعت الدول الآسيوية والإفريقية في مؤتمر "باندونغ" باندونيسيا[٧]. في الفترة من الثامن عشر إلى الرابع والعشرين من شهر أبريل عام ١٩٥٥م، لبحث الأهداف المشتركة بين الدول التي حضرته والتي بلغ عددها (٢٩) دولة إفريقية وآسيوية، أما الدول الغربية فقد استبعدت نمه كليا، وإن كانت قد مثلت بمندوبين غير رسميين، واسفر المؤتمر بالإضافة إلى التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء عن تعزيز نضال شعوب العالم الثالث، من أجل الاستقلال وتصفية الاستعمار، وبرزت الصين وبدأت كقوة دولية تحررية، وبدأت محادثات (صينية - أمريكية) في جنيف وظهرت (المجموعة الأفرو - آسيوية) في الامم المتحدة، وهي كتلة تمثل أكثر من نصف سكان العالم مؤلفة من أقطار ظفرت باستقلالها حديثا، الأمر الذي غير من طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة[٨].

وكان للمؤتمر صدى مدويا في أنحاء العالم، واعتبره بعض الزعماء من أهم الأحداث السياسية الدولية التي وقعت في النصف الثاني من القرن العشرين، وتلت مؤتمر (باندونغ) سلسلة من المؤتمرات الآسيوية الإفريقية، منها مؤتمر تضامن الشعوب الآسيوية الإفريقية الأول الذي عقد في القاهرة عام ١٩٥٧م والثاني الذي عقد في (كوناكري) عاصمة غينيا عام ١٩٦٢ والثالث عقد في (أروشا) بتنجانيقا (تنزانيا) عام ١٩٣٦ ومنها مؤتمر التنمية الاقتصادية الإفريقية الأسيوية الذي عقد في القاهرة على التوالي في الأعوام ١٩٥٨ - ١٩٦٠ - ١٩٦٢ ومؤتمر الشباب الأسيوي الإفريقية بالقاهرة عام ١٩٥٩ ومؤتمر نساء آسيا وإفريقيا، هذا فضلا عن المؤتمرات الإسلامية التي عقدت في كل من باكستان واندونيسيا، ومؤتمرات عدم الإنحياز التي انعقدت في بلجراد والقاهرة ونيودلهي.

وفي أعقاب مؤتمر باندونغ تبلورت حركة التضامن الآسيوي الإفريقي بين الدول الآسيوية والدول الإفريقية كحركات معادية للاستعمار، وأبرز الحاجة إلى انعقاد مؤتمرات للشعوب الإفريقية الأسيوية[٩].

فانعقاد مؤتمر الشعوب الإفريقية بالقاهرة في عام ١٩٥٨م كان فرصة للاتصال الجماعي بين حركات التحرير الإفريقية، حيث وصلت إلى القاهرة شخصيات ممثلة لحركات مقاومة لا تستطيع العودة لأوطانها من مستعمرات (بريطانية)، أو مستعمرات فرنسية على وشك الاستقلال الصوري، واعتبر تأسيس منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية بالقاهرة، أول عمر رسمي لحركات التحرر الوطني الإفريقي، بعد العمل الذي نتج عنه تأسيس قيام الرابطة الإفريقية عام ١٩٥٦م وكان هناك حوالي عشرة مكاتب للتمثيل الرسمي للمناطق الفرنسية، كالسنغال وتشاد وموريتانيا على سبيل المثال في هذه الفترة اكتمل استقلال كل من غانا (١٩٥٦) وغينيا (١٩٥٨)[١٠]. وكان هدف المؤتمر تدعيم التضامن بين شعوب القارتين عن طريق تعبئة القوى الشعبية بغرض مكافحة الاستعمار والعمل على تدعيم السلام العالمي، وزيادة التقارب بين آسيا وإفريقيا في جميع المجالات، وقد اتخذ المؤتمر الأسيوي - الإفريقي في هذا الشأن عددا من القرارات الهامة، وأنشأ هيئة تضامن الشعوب الآسيوية الإفريقية، واختار القاهرة مقرا للسكرتارية الدائمة للهيئة[١١].

كل هذه الأنشطة دفعت الاستعمار في التعجيل بإعطاء المستعمرات استقلالها في فترة الستينات، والتخطيط والتحليل في وضع برامج جديدة تتلاءم مع هذا الواقع وهو ما عرف بالاستعمار الجديد المتمثل في السيطرة الاقتصادية والعسكرية وغيرها.

المبحث الثالث: التأثير الفرنسي على المصالح الاقتصادية

أتاحت عملية استقلال الدول المستعمرة فرصا للتدخل السياسي والعسكري والاقتصادي في شؤون تلك الدول، وكان ذلك مشجعا للدول الكبرى أن تقوم بتصدير عملية استقطاب، فوقعت اتفاقيات صداقة مع أصدقاء جدد في الحرب الباردة أينما وجد أولئك الأصدقاء سواء في الحكومة أم غيرها ومعلوم أن دول العالم الثالث* دول فقيرة لم يكن في وسع معظمها مقاومة المشاركة في الحرب الباردة وخاصة التي نالت

استقلالها منذ فترة وجيزة وتعتبر مختلفة من الناحية السياسية والاقتصادية بعد أن استغلتها الدول الأوربية، واعتبرتها مجرد تابع اقتصادي لها[١٢]

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية لم يكن في ربوع إفريقيا إلا ثلاث من دول مستقلة، هي إثيوبيا وليبيريا ومصر بالإضافة إلى دولة اتحاد جنوب إفريقيا التي لم تعد في الحقيقة دولة إفريقية - بالرغم من موقعها جغرافيا في جنوب القارة الإفريقية، وحتى الدول الثلاث لم تكن كاملة الاستقلال بمنظور السيادة المستقلة، ولكن لم يمض قليل من الزمن حتى بدأت تظهر موجة التحرر في ربوع إفريقيا، وأخذت الدول الإفريقية تحصل على الاستقلال واحدة تلو الأخرى، ثم تقبل في عضوية الأمم المتحدة وباستغلال الدول الإفريقية التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي، والأخرى الخاضعة للاستعمار البريطاني، دبت الحيوية في العلاقات الإفريقية الدولية خاصة بعد اجتماع مجموعة لدول الإفريقية المستقلة في الدار البيضاء بالمغرب في يناير ١٩٦١م والتي عرفت يومذاك بمجموعة كازابلانكا، تولدت دفعة جديدة أخرى في العلاقات الدولية الإفريقية، وخاصة ميثاق الدول البيضاء التي تم التوقيع عليه في الاجتماع[١٣].

واخذت الدول الإفريقية التي استقلت تنتبه إلى أهمية المسائل الاقتصادية وإلى ضرورة معالجتها، فظهرت محاولات في هذا الميدان، وبدأ التفكير بتكوين منظمة إبان مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥م، ثم في اجتماع القاهرة عام ١٩٥٩م، وفي كوناكري عام ١٩٦٠م فتكونت مجموعة دول كازابلانكا (الدار البيضاء) عام ١٩٦١م من دول المغرب، وجبهة التحرير الجزائرية وغانا، ومالي، ومجموعة دول برازافيل المكونة من اثنتي عشرة دولة إفريقية ناطقة بالفرنسية، حيث وقعت اتفاقا في (تناناريف) عاصمة مدغشقر عام ١٩٦١م دعا بميثاق (اتحاد إفريقيا - مدغشقر) وكذلك الاجتماع الذي عقد بمونروفيا الذي حضرته دول إفريقية السوداء ذات التوجه السياسي الموالي للدول الغربية.

ثم أعقبه مؤتمر (لاجوس) عاصمة نيجيريا حينذاك عام ١٩٦٢م بهدف إقامة تعاون بين شعوب إفريقية السوداء كانت تلك المؤتمرات عبارة عن خطوات تمهيدية نحو انعقاد مؤتمر أكبر في أديس أبابا (عاصمة إثيوبيا) عام ١٩٦٣م اشترك فيه

ثلاثون وزير خارجية إفريقي من الدول المستقلة، حيث انهي هذا المؤتمر ميثاق الدار البيضاء، وميثاق مونروفيا واقترح إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية[١٤].

تمركز الوجود الفرنسي في القارة الإفريقية منذ العهد الاستعماري ، حيث كانت فرنسا تسيطر على مناطق عديدة في القارة ، وبعد استقلال دول هذه المناطق المستعمرات الفرنسية) بقيت مرتبطة ارتباطا سياسيا وايدولوجيا وثقافيا بالكيان الفرنسي، من خلال الإتفاقيات السياسية والأمنية الشيء الذي سمح لفرنسا بالتدخل في الشؤون الداخلية في هذه البلدان إلى حد يصل إلى رسم القرار وصنعه بما يتوافق وتوجه الدولة الفرنسية وسياستها وذلك من خلال مجموعة من الآليات التي تنفذ بها سياستها الأمنية في القارة والتي عرفت تطورا كبيرا خاصة أثناء الحرب الباردة[١٥].

وجدير بالذكر فإن فرنسا كانت أكثر القوى الأوربية اهتماما بالقارة الإفريقية بعد القوتين الكبيرتين أمريكا والإتحاد السوفيتي وذلك حرصا على نفوذها القديم في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، وذلك بحكم تاريخها الاستعماري الطويل في القارة، وشهدت هذه السياسة تطورات متلاحقة في عقدي السبعينيات والثمانينيات، إذ ظلت السياسة الفرنسية تركز على الاعتبارات السياسية والإستراتيجية أكثر من تركيزها على العوالم الاقتصادية، وجدير بالكر فإن جذور هذه السياسة تعود إلى الخمسينيات من القرن المنصرم عندما اعادت فرنسا تقييم سياستها الإفريقية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكان أحد أهم الشخصيات التي ساهمت في رسم هذه السياسة وزير شؤون ما وراء البحار وقتذاك (فرانسوا ميتران) الذي ظل على مدى أربعين عاما عاملا اساسيات في صياغة السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا.

أما في عهد سلفه الرئيس الفرنسي (جيسكار ديستان) في السبعينيات فقد ارتكزت السياسة الفرنسية في إفريقيا على ما يسمي ب بالسياسة الجديدة اتجاه إفريقيا واستهدفت توسيع نطاق النفوذ الفرنسي من خلال عدد من الأدوات كان أبرزها تقديم المساعدات العسكرية الفرنسية في حالة تعرض أمن الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية للخطر، وتكثيف علاقات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري مع هذه الدول وفي هذا الإطار تنوعت سياسة التدخل الفرنسي في إفريقيا ، وكان التدخل الإستراتيجي

مدفوعا بالتخطيط العسكري الهادف إلى إيجاد موطئ قدم جغرافي متميز، ومنع الخصم من الحصول على موقع مماثل، ولذلك تدخلت فرنسا في تشاد وزائير[١٦].

وفي السبعينيات أدرك الفرنسيون أهمية إنشاء روابط مع مستعمراتهم القديمة التي اسفرت عن إنهاء العبودية لزمن طويل، والتي اصبحت دولا مستقلة بعد أن هبت عليها رياح الحرية، فراودتهم أحلام لإقامة (كومنولث) فرانكفوني على غرار الكومنولث الذي أنشأته بريطانيا مع مستعمراتها القديمة، والتي اصبحت بدورها مستقلة، وإذا كان الهدف الجذري من إنشاء هذه الرابطة هو الإبقاء على صلات التشاور والتعاون بين بريطانيا والدول المتأثرة بها سياسيا وثقافيا ، فقد أراد الفرنسيون أن يحذو حذو البريطانيين في هذا المضمار، وبدأوا في توثيق صلاتهم مع البلدان الناطقة بالفرنسية، واقاموا معها صلات على أساس ثقافي وسياسي، تمخضت عنها لقاءات دورية مع قادة البلدان لوضع أسس صريحة وواضحة تنظيم العلاقة فيما بينهم[١٧].

وجدير بالذكر أن ما تقوم به فرنسا من تعزيز لدور الصداقة بينها وبين الدول الناطقة بالفرنسية، ما هو إلا نوع من التحكم والسيطرة الجديدة للحفاظ على نفوذها السياسي والاقتصادي والثقافي في تلك البلدان، والمؤسف إنها لا تريد لتلك الدول أن تستفيد من خبرات وتجارب الآخرين، وأن من السمات الأساسية لهذا العصر أن العالم اصبح متشابك الأجزاء ومتداخل المصالح أكثر من أي وقت مضى وأن الحدود القومية سواء المعنوية منها كالثقافة والانتماء العرقي والطائفي، أو المادية كالتواصل السياسي (الحدود بين الدول) والحواجز الجغرافية، لم تعد تمنع الحيلولة دون تسرب التأثيرات الخارجية، الإرادية منها كالتدخلات الأجنبية ونفوذ الدول الكبرى، وغير الإرادية أو شبه الإرادية كتداخل الثقافات وانتقال الافكار والايديولوجيات، هذا فضلا عن المصالح الاقتصادية التي اصبحت تطغى على العلاقات بين الدول والأقطار، وبالتالي تعلو على جميع انواع الحدود بين الدول لذا صار على الدولة القومية بناء ذاتها حضاريا وتحصينها ثقافيا[١٨] في ظل متغيرات سياسية جديدة لم تعد فرنسا فيها اللاعب الرئيسي

النتائج:

- ضعف النفوذ السياسي في افريقيا وتشاد كان بسبب اعتماد فرنسا في سياستها على نهجين هما: النهج السياسي والاقتصادي وخاصة في دولة تشاد.
- الإنجازات التي تمت في عهد النظام الديمقراطي والحرية هي من جهود بعض القادة السياسيين والأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني وشيوخ القبائل داخل الدولة التشادية.
- إن معظم الاتفاقيات التي أبرمت مع الدول الاستعمارية تهدف لمصالح معينة تخص بعض الحكام والساسة الغير مخلصين لأوطانهم.
- إن أغلبية الأحزاب السياسية التشادية كان نشاطها محددا إلا في بعض الفترات الانتخابية والرئاسية والبرلمانية والدستورية....
- إن الأحزاب السياسية التي نشأة مؤخرا تسعى إلى المصالح الخاصة لحل مشاكلهم وليس لمصلحة الدولة والمواطن.
- على المواطنين الاحرار المخلصين لبناء دولتهم عليهم الانتباه أولا والنظر لأبعد الظروف والتقدم والتطور لدولتهم بدون أي مشاكل والاستقرار التام.

التوصيات:

- تشجيع الباحثين في المجال السياسي عن التوصل الى معرفة الاستراتيجيات الفرنسية وما يدور حولها من الاستعمار ونهب الثروات المعدنية وزرع المشاكل السياسية والفتن.
- البحث عن فرص بديلة عن طريق الانفتاح للتعامل مع الدول الأخرى رؤيا وطنية مخلصة تهدف الى التوعية ولابتعاد عن المصلحة الذاتية الخاصة.
- اتاحة الفرص والحوار السياسي الذي يهدف لبناء دولة وطنية ومستقرة من الاستعمار الفرنسي وحماية الوطن والمواطن من كل التدخلات الخارجية لحصار الوطن.
- إزالة التكتلات الحزبية والقبلية والجهوية التي تساعد على الانسجام العرقي بين فئات المجتمع الواحد داخل الدولة.

- من الأسباب التي تضر بالوطن ضعف الأحزاب السياسية والفكرة الوطنية لبناء دولة قوية مستقرة من جميع الفتن السياسية والانتماءات الغير بناءة لتطور الدولة التشادية.

الخاتمة:

تميز الاستعمار الفرنسي بالاستراتيجيات السياسية في المستعمرات الخاضعة للحكم الفرنسي والغاية من وراء ذلك هو الوصول الى النفوذ السياسي والاقتصادي، فنجد أن فرنسا عندما استعمرت افريقيا وبالذات دول وسط افريقيا ارتكزت في نقاط مهمة لتنفيذ استراتيجياتها المرسومة والتي تساعدها في بلوغ غاياتها، فاستطاعت فرنسا أولا أن تخضع شعوب افريقيا وخاصة دولة تشاد سواء عن طريق الاتفاقيات او عن طرق أخرى.

ومن الجدير بالذكر أن آخر منطقة تمت السيطرة عليها عن المقاومة في تشاد ممثلة في مملكة وداي عام ١٩١٣م، فالاستراتيجية التي اتبعتها فرنسا لبقية هيمنتها على بعض المناطق ركزت على المصالح الاقتصادية والثقافية.

حيث ركز البحث أولا في المصالح السياسية والاقتصادية، لأن الاقتصاد هو عصبة الحياة وهو الدافع الأساسي للغزو الفرنسي لهذه المنطقة، حيث نجحت فرنسا في ضم مستعمراتها عن عدة

طرق وخاصة طريق العملة الموحدة المعروفة (بفرنك سيفا) كان تحت اشراف الخزينة العامة لدولة فرنسا، فالجانب الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق مالم يتم دعمه بالجانب الاستراتيجي العسكري الذي ربطت به فرنسا كل مستعمراتها، سواء عن طريق عقد اتفاقيات مع الزعماء التقليديين تارة وتارة من خلال الغزو العسكري، للهدف تحقيق استراتيجياتها فرض لغتها على جميع مستعمراتها عن طريق التعليم.

المصادر والمراجع:

١. عبد الرحمن عمر الماحي، تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م، ص ١٨٤-١٩٦.
٢. علم الدين محمد مقدم، التطور السياسي في تشاد، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الملك فيصل بتشاد- تشاد، ١٩٩٩م، ص ١٥٥.

٣. حلولوا الطيب ادريس، المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الفرنسي في تشاد، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الملك فيصل بتشاد- تشاد، ص ٢٢.
٤. الماحي عبد الرحمن عمر، تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٤-١٨٩.
٥. علم الدين محمد مقدم، التطور السياسي في تشاد، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٦.
٦. الماحي عبد الرحمن عمر، أهم أحداث العالم في القرن العشرين، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٨.
٧. جمهورية مصر العربية، وارة الخارجية، الصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا، نموذج للتعاون جنوب – جنوب، ص ١٦.
٨. الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية ج١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدي للنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ص ٥١٠.
٩. الماحي عبد الرحمن عمر، أهم أحداث العالم في القرن العشرين، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٢٦٥.
١٠. شعراوي حلمي، الفكر السياسي والاجتماعي في إفريقيا، ط ٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، ٢٠١٠م، ص٨٥.
١١. الماحي عبد الرحمن عمر، أهم أحداث العالم في القرن العشرين، مرجع سابق، ص ٢٤٧.
* دول العالم الثالث: تعبير للدلالة على الدول الآسيوية - الإفريقية استخدمت اصلا الفرنسي (الفريد سوفية) عام ١٩٥٦ على غرار تعبير الطبقة الثالثة في التاريخ، والتي تضم فئات الشعب التي لا تنتمي إلى طبقتي النبلاء ورجال الدين وذلك للتميز بينهم وبين العالم الأول (الغرب الرأسمالي) والعالم الثاني (الإتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية) من كتاب الموسوعة السياسية، الجزء الثالث، ص ٧٩١.
١٢. براون سيوم، قوى جديدة في السياسة العالمية، سجل العرب، ١٩٧٩م، (ترجمة اسماعيل ابو العزائم)، ص ١٣٣.
١٣. جاكو، محمد شريف: العلاقات السياسية والاجتماعية بين جمهورية تشاد وجمهورية السودان، ص ١٤.
١٤. الماحي عبد الرحمن عمر، أهم أحداث العالم في القرن العشرين، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٥.
١٥. الضروس، سمير قلاع، التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي، قراءات مقارنة بين التصورين الامريكي والفرنسية، مجلة قراءات إفريقية، ثقافية فصلية محكمة، متخصصة في شؤون القارة الإفريقية، ربيع جمادي الآخر ١٤٣٦ هـ - يونيو ٢٠١٥م، ص٤١.
١٦. عبد الكريم مجدي، التنافس الدولي على إفريقيا، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ودولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٦م، ص ٣٥.
١٧. الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية ج٦، ص ٤٠٢.
١٨. الجابري، محمد عابد، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية ط٣، ٢٠٠٤م، بيروت، لبنان، ص ٨٨.